إن حرية المعارضة يجب أن تكون مكفولة للأفراد والجماعات على حد سواء، يمارسونها بالأساليب الديمقراطية جاعلين المصلحة الوطنية فوق أي اعتبار آخر.

الميثاق الوطني

ت:

بـــــة في ترسيخ الوحدة»

د.الخلاقي: المشهد السياسي تطور خلال ١٩ عاماً والديمقراطية هي المتغير الحقيقي

دولة الوحدة وَرِثت أوضاعاً صعبة يتطلب تجاوزها وقتاً طويلاً

□ حمد مبارك العامري – كلية التربية – سيئون:

– عندما نتحدث عن الوحدة اليمنية فنحن نتحدث عن أمر يشاطرنا فيه كل مواطن عربي وهي منجز للوطن العربي كاملاً وخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة، وهذا ما أقض مضاجع أعداء الإسلام والعروبة وأعداء اليمن، ولذلك حاولوا أن يتخذوا من أذيالهم وأتباعهم دخلاء وعملاء لإثارة الفتن للنيل من الوحدة اليمنية والدعوة للانفصال.. ولكن الوحدة راسخة وشامخة شموخ الجبال، وعلينا نحن الشباب السعي لترسيخ الوحدة الاجتماعية بين أبناء الشعب.. كنا شطرين فتوحدنا سياسياً وبقي لنا أن نتوحد بقلوبنا ونصير قلباً واحداً كل نبضة فيه تقول: أنا فداء لليمن ولوحدته، عندها لن نخاف على هذه الوحدة الغالية.

إن التوجيهات الكريمة التي أصدرها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بإقامة المخيمات الصيفية لشباب الجامعات من مختلف المحافظات اليمنية كفيلة بإيجاد الوحدة الاجتماعية التي ننشدها لأن هؤلاء الشباب يمثلون أعلام التنوير في محافظاتهم وهم النخبة التي يعول عليها الوطن في صنع المستقبل المشرق الخالي من الأحقاد.

وأخيراً أقول إن مخرجنا من هذه الأزمات والتحديات هو إيجاد الوحدة الاجتماعية وتآلف الأرواح والقلوب.

□ صالح محمد–كلية التربية –سيئون:

أريد أن أركز على نقطة مهمة وهي أن الفعل السيئ سيؤدي الى ردود أفعال سيئة، فكما أن قمع المتظاهرين خطأ إلاّ أن الأفعال الخارجة عن التظاهر السلمي أيضاً خطأ وستؤدي الى رد فعل سيئ، ولذا يجب على المعارضة أن تقف مع الحكومة صفاً واحداً من أجل مصلحة الوطن، لا أن تستغل هذه الأزمات لتحقيق مكاسب سياسية وحزبية.

لاشك أن الوحدة تواجه تحديات خارجية وتآمرات تتمثل في دعم منظمات سرية بغرض إحداث القلاقل والفتن، وعلينا جميعاً أن نتنبه لهذه التآمرات.. ولدي سؤالان الأول لماذا لم تعترف المعارضة بفوز الرئيس علي عبدالله صالح رغم وجود مؤشرات بأن المعارضة فازت أيضاً من خلال الحضور الجماهيري لمهرجاناتها في مختلف المحافظات؟

والسؤال الثاني للدكتور عبدالله الخلاقي.. لماذا تردد أكثر من مرة أن اليمن بلد متخلف رغم وجود الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية التي تؤهلها لأن تكون دولة متقدمة؟

صدام حسين المهران– جامعة ذمار:

أحيي قادة المخيمات الشبابية وأقول لهم:

لا يرتقي شعب الى أوج العلا ** ما لم يكن بانوه من أبنائه

وباسم جميع المشاركين في المخيم الشبابي بجامعة حضرموت نقول: لا للتطرف، لا للغلو، لا للفوضى.. لا حرية بلا ديمقراطية ولا ديمقراطية بلا حماية ولا حماية بدون تطبيق سيادة القانون.. ديننا يأمرنا بطاعة ولي الأمر، وليست المعارضة بالخروج عليه وإثارة الفوضى.

تعقيب نهائي

□ د.عبدالله الخلاقي: أولاً أود التأكيد على أن إقامة مثل هذه الفعاليات الفكرية التي تتضمن حوارات ونقاشات أمر مفيد جداً يساعد على تطوير مفاهيم الشباب والتعرف على آرائهم وأفكارهم حول القضايا الوطنية، ولاشك أن هناك دلالات واضحة على التطور الاجتماعي الكبير لدى شريحة الشباب.. وقد كان اختيارنا لهذا الموضوع ومناقشته مع شباب الجامعات حرصاً على تشجيعهم لتبادل الآراء فيما بينهم وهي أيضاً فرصة لاكتشاف أخطائنا وتقييم أدائنا وتوضيح مواقفنا ورؤانا جميعاً.

بالنسبة لما طُرح من أسئلة سأجيب عنها إجمالاً بدون العودة الى تعريف ماهية الأحزاب ولكن يمكن القول إنها شكل من أشكال مؤسسات المجتمع المدني وهدفها الوصول الى السلطة وليست مثل النقابات والاتحادات التي تدافع عن مصالح أفراد، فالأحزاب هدفها إصلاح المجتمع وحل مشاكله ككل من خلال الوصول الى السلطة، ولذا من الخطأ أن تدافع عن مصالح شخصية لأفراد.

بالنسبة لرفض أحزاب المعارضة لنتائج الانتخابات فذلك يرجع الى عدم التعود على الديمقراطية والمنافسة، وحتى عندما نتحدث عن الديمقراطية في أوروبا التي يعود عمرها لأكثر من ٦٠٠ عام نجد أنها قد مرت بمراحل كهذه، وكانت هناك أخطاء، حتى المرأة لم يكن لها حقوق كاملة.

وإجمالاً يمكن القول: إن عدم القبول بنتائج الانتخابات يعود الى التخلف السياسي، وقادة الأحزاب لدينا ليسوا من حملة الشهادات وغير متمرسين على العمل السياسي، وليس لديهم الاستعداد للتخلي عن السلطة البسيطة داخل الحزب حتى لصالح زملائهم ليحلوا محلهم.

هناك جوانب أخرى تتعلق بدور المعارضة ولماذا لا تمارس عملها بقوة وهنا نقول: إن قوة السلطة تأتي من قوة المعارضة، والمعارضة الهشة تنتج سلطة هشة، ونحن بحاجة الى معارضة قوية تراقب السلطة وتساعدها على إصلاح الأوضاع، بالنسبة للسؤال عن الأكثر خطورة على الوحدة الفساد الاداري والمالي أم الحراك التخريبي فلا أستطيع الجزم.. الفساد ينخر في جسد الدولة والحراك التخريبي يمكن أن يكون انتشاره أسهل بوجود الفساد، وكذلك وجود الحراك التخريبي، يمكن أن يؤدي الى انتشار الفساد، لذلك يجب محاربتهما معاً من الجميع السلطة والمعارضة، لأن الكل مشترك.. ويجب على الدولة أن تعامل الموظفين دون تمييز للانتماءات السياسية.

□ د.عادل الكسادي:

بالنسبة للسؤال حول ماهية الثقافة التي نبحث عنها وهل تحتوي على حماية الوحدة وترسيخها.. لاشك أننا نتحدث عن ثقافة ايجابية تحتوي على العناصر الثقافية التي تعزز الوحدة الوطنية، وليس الثقافة المضادة، أما عن دور الشريحة المثقفة في ترسيخ الوحدة فهو دور كبير، وبالطبع للجامعات والأدباء والمثقفين والإعلام دور أساسي في تصحيح المسار، أما عن السؤال الذي يقول: هل هناك وحدة ثقافية أم أن لكل محافظة ثقافة خاصة.. بالطبع هناك ثقافة مشتركة يتفاعل داخلها الجميع، ولكن هذا لا يمنع من القول: إن هناك خصوصيات ثقافية لكل منطقة، لأن الثقافة العامة تقوم على التنوع الثقافي وليس التشابه.

□ د.محسن بن كليب:

أريد أن أوضح نقطة مهمة تتعلق بتصحيح عملية الابتعاث الى الخارج، فخامة الأخ رئيس الجمهورية أصدر توجيهات واضحة بأن يكون الابتعاث في المجالات النادرة والتركيز على الجوانب التطبيقية وايقاف الابتعاث في التخصصات الانسانية.□

وشعبياً وجماهيرياً.. فلماذا نطالب بحمايتها وبماذا نحميها بالجيش أم بالقوة.. ويفترض بنا أن نتحدث عن ترسيخ الوحدة بالثقافة، وللأسف اننا مارسنا خلال ١٩ عاماً كل شيء لحماية الوحدة عدا الثقافة.. مناهجنا جامدة.. مساجدنا تتبع أحزاباً وجمعيات .. مدارسنا جامعاتنا ايضاً.. هناك فوضى كبيرة..

المفروض أن هناك دوراً كبيراً على الجامعات في عملية التنوير، فنحن حتى الآن لم نرسخ ثقافة الدولة وثقافة الوحدة.. إعلامنا متناقض.. الاعلام الحكومي يقول ان كل شيء تمام والاعلام المعارض يقول ان البلاد انهارت وأن الناس يتقاتلون وهي ثنائية غير صحيحة.

للأسف اننا لا نميز بين الوحدة وبين الوطن وبين الحاكم والسلطة والدولة.. وهناك تكريس لمفاهيم على حساب أخرى، وهناك جيل لا يعرف أياً من تلك المفاهيم.

النقطة الثانية: أسباب الأزمة وهي كثيرة من وجهة نظري وأهمها اننا انتقلنا بالممارسة الديمقراطية من الصفر الى الألف.. هي تركيبة المجتمع السياسية والقبلية تقبل القائمة النسبية في حين لاتزال ثقافة الحوار غائبة.

برأيي ان الاحزاب في بلادنا لا تزال غير ناضجة ولم تنتج حلولاً وإنما تنتج مشكلات لأنه لا يوجد لديها شيء.. أحزاب عبارة عن خليط لم تنشأ نشأة برلمانية كلها أحزاب فكرية أيديولوجية قبلية.. الأطروحات التي تقدمها هذه الاحزاب غريبة جداً ومتناقضة.. في البداية يتبنون الفيدرالية ثم انتقلوا الى اللقاء الوطني وهو جمع بين الفيدرالية والحكم المحلي ثم يظهر من يطالب الرئيس بالاستقالة وإجراء انتخابات.. حتى داخل الحزب الواحد توجد خضات كبيرة لا توجد ثقافة حزب تنتج حلولاً منطقية، بل أن بعض الحلول التي تقدم تستبدل أزمة بأزمات مثل مبادرة الرابطة التي تبنتها أحزاب المشترك والتي ترى استبدال الهيئات المنتخبة بحصص حزبية وعشائرية..

الأحزاب لم تعرف الديمقراطية الداخلية وقياداتها تعوَّدت أن تكون حاكمة لا محكومة

□ أنس عبدالرزاق – جامعة ذمار:

هل الاحزاب تنشأ للدفاع عن مصالح الدين والوطن والوحدة أم للدفاع عن مصالحها؟ وما هي الثقافة التي نبحث عنها اليوم؟

الوحدة وأخطاءهم

□ رضوان المفلحي – جامعة ذمار:

– جميعنا نعرف ما هي الوحدة وأين هي مصلحتها وما الذي يضرها.. نحن جئنا من ذمار الى حضرموت لتجسيد هذه الوحدة.. كلنا يمنيون والوحدة ثابتة وراسخة ولا يجوز الكلام أو التشكيك فيها بعد عشرين عاماً.. وأي أخطاء تحدث لا علاقة للوحدة بها.

□ علي الجرحزي – جامعة صنعاء:

– عندما نتحدث عن الوحدة فإننا نتحدث عن إنجازات ومكاسب عظيمة للوطن والشعب الذي عانى عقوداً طويلة من التشرذم والتفكك وأراد له الله أن يتوحد وتلتئم جراحه ويحقق النواة الاولى للوحدة العربية والاسلامية، وعندما ننظر الى مستوى التفكير السياسي قبل الوحدة سنجد انه كان هناك تجرد عن النفعية بعكس ما يحدث اليوم من محاولات لبيع الوطن واستثمار أزماته.

الشق الثاني: عندما نتحدث عن النخبة البشرية فإننا نتحدث عن جهود منظمة وتفكير مرتب وتنظيم للمهارات والقدرات والخبرات للوصول الى أهداف كبيرة ومتقدمة وهو ما بدأ يتحقق فعلياً بعد قيام دولة الوحدة، أما قبلها فكان كل ما يحدث عبارة عن توترات حدودية وجدال سياسي عقيم.

هناك تأثيرات واضحة للوحدة على المجتمع أهمها توسيع دائرة المشاركة الشعبية في التنمية وإلغاء الفواصل الطبقية والفئوية بين أبناء المجتمع.

□ عبدالحكيم أحمد صالح – جامعة تعز:

– بعد عشرين عاماً لا خوف على الوحدة ولا تشكيك فيها فهي مستقبلنا جميعاً ولا عزة لنا الا بها.. ومن يحاولون إثارة الفتن بدعم من الخارج لا يشكلون ١٪ من أبناء الشعب.

وأريد أن أسأل: لماذا لم تستطع المعارضة كسب الشارع رغم التحالفات التي تنشأ بين أحزابها؟

ماذا يعني عدم إفصاح اللقاء المشترك عن رأيه في المشاكل الراهنة؟

القائمة النسبية

□ عبدالوهاب المخيدع – جامعة إب:

– ما هو نظام القائمة النسبية وما هي تأثيراته على نظام الحكم والحزب الحاكم؟

– ما هو دور الشريحة المثقفة في ترسيخ معاني الوحدة وإزالة بذور الكراهية والشقاق؟

□ أحد طلاب كلية التربية بالمهرة:

– أود التنويه الى أن هناك دماً يمنياً يسيل وهو دم غال وليس رخيصاً، ولذا يجب علينا أن نفكر في الحلول التي ترسخ مفهوم الوحدة وتزيل الفتن، وأريد أن أسأل: هل الحراك ودعوات الانفصال أخطر على الوحدة أم أن الفساد الإداري والمالي أخطر؟

المؤتمر و27 عاماً من التحولات الديمقراطية

■ عندما نتحدث عن ٢٧ عاما على تأسيس المؤتمر الشعبي العام يعني لنا الحديث عن جوانب كثيرة تتجلى مظاهرها وتبرز إيجابياتها ومعالم نجاحاتها على أرض الواقع.ولا ينكرها إلا جاحد إلا انه ليس بمقدورنا في هذه الزاوية أن نلم بما تحقق في مختلف الجوانب و ما يمكن أن نتحدث عنه - ولو بإيجاز- هو جانب التحولات الديمقراطية التي شهدتها البلاد على مدار عقدين وسبع سنوات منذ التأسيس وحتى الآن .

د/بشير عبدالله العماد ×

تأسيس المؤتمر في أغسطس 1982م حدث بارز وتجربة رائدة من التجارب الديمقراطية

الثابت تاريخياً أنه منذ أن تولى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مسئولية قيادة الوطن لم يغب عن باله تفعيل مفردات الحوار والتسامح والتصالح والديمقراطية كفلسفة جديدة لإدارة الحكم في البلاد، وقد كان جلياً وضوح هذه الفلسفة في أول خطاب سياسي له يوم ١٧يوليو ١٩٧٨ عندما قال:" سوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا وأمنه وسيادته".

بهذه الكلمات يمكن للمرء أن يدرك مقدار حرص فخامته على الحوار والديمقراطية باعتبارهما الطريق الأمثل والأضمن للتماسك الوطني على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ومن هذا المنطلق بدأ فخامة الرئيس بتمكين كل الأطراف في النسيج المجتمعي بمختلف فعالياته السياسية والاجتماعية.

وكانت أولى خطوات هذا التمكين عندما أصدر القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م بتشكيل لجنة الحوار الوطني بمشاركة كل القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية، وقد أوكل لهذه اللجنة صياغة الميثاق الوطني.

وفي الوقت الذي أجمعت كل ألوان الطيف السياسي على الصياغة الأخيرة للميثاق الوطني، عمل الرئيس على إنشاء تنظيم يشكل الميثاق الوطني فكراً له، ومن هذا المنطلق انبثق المؤتمر الشعبي العام كتنظيم سياسي.

وقد تم انتخابات المؤتمر المكون من ٧٠٠ عضو منتخب انتخاباً حراً حيث أوكلت مهمة الإشراف عليها إلى اللجنة العليا للانتخابات ،بالإضافة إلى٣٠٠ عضو تم تعيينهم من قبل القيادة السياسية، ثم تواصلت فيما بعد الخطوات الديمقراطية لتأسيس المؤتمر وقد تم بالفعل الدعوة لعقد المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشعبي العام خلال الفترة ٢٤-٢٩ أغسطس ١٩٨٢م وتم فيها إقرار النظام السياسي للمؤتمر وانتخاب فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أميناً عاماً للمؤتمر.

وهناك الكثير من التحليلات السياسية لظروف النشأة والتأسيس للمؤتمر الشعبي العام ، وجميعها تؤكد أن ولادة المؤتمر في ذلك الظرف وبتلك الوسيلة الديمقراطية كحصيلة لرؤية موحدة وناضجة قضت على مجمل التناقضات والصراعات المتوارثة، وكل ذلك جعل المراقبين يجزمون في قراراتهم السياسية أن تشكيل وتأسيس المؤتمر في أغسطس ١٩٨٢م حدث بارز وتجربة رائدة من التجارب الديمقراطية.. ليس ذلك فحسب بل اعتبروه مشروعاً سياسياً كبيراً أسهم في الاصطفاف الشعبي بمختلف قواه السياسية والاجتماعية في بوتقة واحدة.

وبهذه الخطوة صارت مسئولية الحكم جماعية وليست مرتبطة بشخص الرئيس وهذا ما جعل فخامته يصرح بكل ثقة قائلاً:" لم يعد يتحمل المسئولية في القيادة علي عبدالله صالح أو الحكومة ولكن المسئولية مسئولية المئات والآلاف منكم سعياً إلى التوسع في المؤسسات الشعبية والجماهيرية"

ومن أجل أن يشعر كل مواطن بالواجب نحو الوطن ومصالحه العليا بعيداً عن التعصب الحزبي أو المناطقي أو القبلي، يتابع فخامة الرئيس في نفس خطابه السابق قائلاً:" كل أبناء الشعب وطنيون فالوطنية لم تكن محتكرة أو محصورة في فئة معينة ولكن الوطنية هي ثائر يثور على الظلم والقهر والجهل وكل أنواع التخريب والعبث والفوضى".

مسيرة الديمقراطية في البلاد لم تتوقف عند هذا الحد فالمؤتمر الشعبي العام الذي أتخذها فكراً وسلوكاً أصر على أن تتوالى هذه المسيرة، وفعلاً فقد استؤنفت بانعقاد الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام في أغسطس١٩٨٤م، كان أهم ما خرجت به تلك الدورة هو توسيع عضوية المؤتمر لتمتد إلى كل ربوع الوطن، ثم استمر هذا الزخم الديمقراطي ليمتد إلى عدد الوحدة المباركة في ١٩٩٠م حيث عقد المؤتمر الشعبي العام مؤتمره الرابع التكميلي في المحافظات الجنوبية وانتخاب قيادات لفروع المؤتمر فيها، ثم اختيار من يمثلها في التكوينات التنظيمية العليا (اللجنة الدائمة-اللجنة العامة)

لكن لا يمكن أن نعتبر أن الديمقراطية كنهج لفخامة الرئيس تم تجسيدها إلا عندما أصر على ألا يتولى مهام رئاسة الجمهورية إلا عبر انتخابه من قبل مجلس الشعب التأسيسي الذي يمثل الأمة، وبالفعل فقد تم ذلك بأسلوب حضاري لم تعهده اليمن من قبل، حيث بارك العالم هذا المسار الجديد لليمن.

وفي حينه قال الرئيس مؤكداً هذا النهج:" إن خيار الديمقراطية لا حياد عنه لأنه خيار الشعب وحق الجماهير في حكم نفسها بنفسها".

من المسلمات أن الديمقراطية لا تأتي ما بين ليلة وضحاها وإنما كالعادة لا بد أن تمر بتدرج، لأن تغيير وعي المجتمع في مسألة ما يتطلب له وقتاً وجهداً ووسائل مناسبة، وهذا ما حدث بالضبط عندما حمل المؤتمر الشعبي العام كتنظيم سياسي أوجده الشعب بمختلف أطيافه السياسية والاجتماعية - النهج الديمقراطي- فكفر يهتدي به في قيادة الوطن.

محطات ديمقراطية

وبطبيعة الحال لا ننسى أن هناك محطات متدرجة للديمقراطية سلكها المؤتمر الشعبي العام بقيادة فخامة الرئيس من أهمها إصدار قانون الانتخابات رقم (٢٩) في ١٩٨٠م وهذا القانون شكل نقطة تحول في المسيرة الديمقراطية، وعلى غراره تم تشكيل لجنة عليا للانتخابات برئاسة رئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي عبد الكريم العرشي للإشراف على إجراء الانتخابات العامة لمجلس الشورى التي تمت في ٧يوليو١٩٨٨م.

الكثير من المراقبين السياسيين يعتبرون قيام مجلس الشعب واحدة من أبرز المحطات الرئيسية لمسيرة البناء الديمقراطي للدولة، لأن فخامة الرئيس استطاع من خلاله النفاذ إلى عمق أهداف الثورة، وتحديداً الهدف الرابع منها الذي ينص على" إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل يستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف".

ويمكن القول إن الديمقراطية بقيام الجمهورية اليمنية قد تسنى لها اكتساب عناصر جديدة ساعدت على تفاعلها وتطورها.

كما أنها قد مرت عبر محطات ساعد ذلك على تشذيبها حتى أوصلتها إلى مرحلة من النضج والتفرد على مستوى دول الجوار والمنطقة العربية والإسلامية.

وكان الاستفتاء الشعبي العام على دستور الوحدة يشكل أولى المحطات ثم تلاه الانتخابات البرلمانية التي جرت على التوالي في ١٩٩٣م و١٩٩٧م و٢٠٠٣م وكذلك الانتخابات الرئاسية الأولى في ١٩٩٩م والثانية في ٢٠٠٦م وانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦و ٢٠٠٨م وفيها جسدت انتخابات المحافظين المسيرة الديمقراطية في ظل القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

حرية الرأي

ولم تقتصر المحطات التي بلورت العملية الديمقراطية على مسألة الانتخابات فحسب بل طالت الكثير ، فكان لحرية الرأي والتعبير الذي رفع لواءها المؤتمر الشعبي العام، دافعاً للاتجاه نحو توسع قاعدة منظمات المجتمع المدني ، وكذلك التوسع في حرية الصحافة والإعلام، وقد أنعكس ذلك في العدد الكبير للإصدارات الصحفية و إنشاء مواقع الانترنت.

إضافة إلى تمكين المرأة من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،خاصة أن الدستور والقوانين النافذة قد كفلت حقوقها كاملة، وكان للمؤتمر الشعبي العام الريادة في دعم المرأة وذلك عندما خصص ١٥٪ للمرأة في جميع تكويناته التنظيمية القيادية والقاعدية.□

× رئيس دائرة الرقابة التنظيمية